الرقم التسلسلي : **S.T/D-2012/01**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا**

**كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية**



**أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الجغرافيا والتهيئة العمرانية**

**تخصص : تهيئة إقليمية**

**من طرف الطالب / محمد الحجوري**

**بعنوان**

**السياحة الشاطئية والبيئية ودورها في التنمية المستدامة**

**(حالة الإقليم الساحلي باليمن )**

**نوقشت علانيا بتاريخ 15 / 10 / 2012**

**أمام الجنة المكونة من :**

1. **البروفسور/ سويهر نواري ................................... أستاذ التعليم العالي رئيسا**
2. **البروفسور/ بلعباس مسعود ...................................أستاذ التعليم العالي مقررا**
3. **البروفسور/ مجراب عبدالرحمن ............................ أستاذ التعليم العالي ممتحنا**
4. **البروفسور/ الشاذلي محمد ...................................أستاذ التعليم العالي ممتحنا**
5. **الدكتور/ تلو غياث ...................................................أستاذ محاضر ممتحنا**
6. **الدكتور/ رزاز محمد عبد الصمد ....................................أستاذ محاضر ممتحنا**

**ملخص**

يمتلك اليمن شريط ساحلي طويل أكثر من 2500كم طولا تختلف فيه الشواطئ مابين رملي وصخري وغابي ، وبيئات طبيعية مختلفة على امتداد الشواطئ إضافة إلى 216 جزيرة طبيعية ، وتعدد الإمكانيات الطبيعية بالإقليم مكونة منتجا سياحيا رائع في شبه الجزيرة العربية واليمن ، يمكن استغلالها في تنمية أنواع السياحة الشاطئية والبيئية المختلفة وهذا يؤدي إلى تنمية الإقليم بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي لمواطني الإقليم ، لكن اليمن لم تستغل هذه الإمكانيات الطبيعية المتعددة والمميزة في تطوير السياحة الشاطئية والبيئية بالإقليم ، ولم يكن قطاع السياحة في اليمن مهم ومن ضمن العوامل الرئيسة والحقيقية والأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ، ومع التطور الكبير في صناعة السياحة بالعالم لم تعد السياحة خيارا بل أصبحت ضرورة وطنية للاستفادة من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها الإقليم الساحلي باليمن و بتفعيل المنتج السياحي المميز والكامن بالإقليم وإبراز مقوماته السياحية التي تضاهي المناطق المجاورة الإقليمية والدولية ، وتنمية الإقليم في إستراتجية تنمية سياحية مستدامة تكمن في تسطير برنامج متكامل يهدف إلى تطوير ما هو مستغل من المقومات السياحية بالإقليم التي لم تستغل حتى الآن بالوجه المطلوب بمنطقة البحث، واتخاذ إجراءات فعليه محفزة تشجع الاستثمار السياحي بالإقليم الساحلي وبتطوير قطاع السياحة بالإقليم يحرك ويساعد القطاعات الاقتصادية الأخرى على التطور والنمو، وهذا كله ينهض بالإقليم ومناطقه المختلفة ويساعد على تحسن الحياة المعيشية لسكان مناطق الإقليم بمحافظاته المتعددة ، وأصبحت السياحة أداة من أدوات التنمية للبلد من خلال ما تحققه من أرباح ، والمحرك الذي يلعب دورا هاما في حل الكثير من المشكلات التي تواجه الأقاليم و الدول قليلة الموارد الطبيعية كبطالة والفقر ، وربما إذا نمت وتطورت السياحة الشاطئية والبيئية بالإقليم ستكون بمثابة النواة الحقيقية ونقطة الانطلاقة لتنمية .

***Résumé***

Le « Yemen » acquis une bande littorale très longue, plus de 2500 km de longueur avec la diversification entre rochets, foret et sable et des environnements naturels. Toute au long du littorale, de plus des iles a un nombre de 216. Les moyens naturels dans le territoire constitue a un produit touristique très attractif dans le «  Yemen ». Avec une possibilité d’exploitation dans le développement des déférents types du tourisme de ce fait, cette possibilité peut développer n’importe quels secteurs économiques et donc l’évaluation du niveau de vie des peuples de ce territoire.

Mais le « Yemen » na pas exploité ses moyens divers dans l’amélioration du tourisme environnemental et territorial, et ce secteur n’était jamais considérer comme facteur chef de succès du développement économique et sociale du territoire.

Suite a la constriction touristique mondiale avancée, le tourisme n’est plus comme avant, on peut le considérer comme indispensabilité et obligation national pour optimiser l’exploitation des éléments de bases naturels et humaines dans le but de dynamiser ce produit touristique extraordinaire afin qu’il peut faire fasse au défis régionale et mondiale par la mise en place et mise en œuvre d’une stratégie adéquate au développement durable. Par le biais d’une planification globale intégrée. Pour évaluer tous qui est exploité d’une part, d’autre part , la prise des procédures motivantes pour encourager l’investissement dans le tourisme, ce dernier, peut être considérer comme outil parmi les outils de développement du pays, et la force motrice qui joue un rôle très important pour résoudre quelques problèmes tels que le chômage et la pauvreté .

Donc, le tourisme territorial et environnemental du territoire peut constituer un noyau réel et point focal de progression.

**المقدمة**

السياحة دعامة أساسية من دعامات التنمية الشاملة ذات أبعاد متعددة ومتشابهة الجوانب لاتصالها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية المختلفة ، ومساهمتها في تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، وزيادة التوظيف كذلك ، ومضاعفة مواردها عندما تتمتع البلاد بمميزات خاصة وموارد سياحية وفيرة ، ولما كان حجر الزاوية في التنمية بوجه عام هو النمو المتوازن لكافة أبعاد التنمية وجوانبها ، فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق هذا النمو بسبب طبيعتها المركبة والتي تتضمن صناعات متعددة ومتنوعة مثل النقل ، والإقامة ، والمنشآت ، والمزارات ، والأغذية ، والتنزه ، وغيرها ، كما تقوم بتحقيق جانب مهم من جوانب التنمية الشاملة التنمية المحلية والإقليمية ، وذلك بالاعتماد على سمات الإقليم وخصائصه ، وإبراز تلك الخصائص وتهيئتها وتنميتها تنمية متوازنة مستدامة وتجهيزها بكل جديد ، وذلك من أجل جذب أكبر قدر ممكن من السياح الذين يبحثون عن كل جديد ومميز وبذلك تسهم في خلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة ومميزة ، يمكن أن تسهم في حل مشكلات كبيرة وكثيرة منها الكساد، وخلق فرص عمل للمواطنين في مناطق الإقليم الجديدة، وتسمح بالاستيطان الدائم للسكان في المجتمعات الجديدة في الأقاليم الشاطئية بفضل تنمية وتطوير وإيجاد السياحة الشاطئية والبيئية بهذا الإقليم ، وتنطلق التنمية السياحية أساسا من تزايد قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر من حركة السياحة العالمية وذلك من خلال السياسات المرسومة والأهداف المحددة التي ترتكز على الإمكانيات الطبيعية والحضارية الثقافية والبشرية . لقداهتمت كثير من الدول بالسياحة في العقود الأخيرة للقرن العشرين بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التي اتبعتها أغلب دول العالم النامي [[1]](#footnote-1)، حيث لم يتم الاهتمام بالنشاط السياحي والأنشطة المتعلقة به وهو من هموم ومسؤوليات الدول منذ بداية تنفيذ المشروعات التنموية الاقتصادية الخاصة بها ، حيث كان الاهتمام بالسياحة اهتماما ترفيهيا أو ثقافيا بجهود فردية غير مخطط لها وغير رسمية ومركزية ، وتم الالتفات للتنمية السياحية كمسؤولية وطنية عندما أدركت الدول أهمية السياحية والعائد الاقتصادي الكبير الذي تحققه تلك الصناعة المستقبلية المهمة، وأصبحت الدول الكبرى تتنافس للاستحواذ على السائحين وعلى دفع عجلة التنمية وصناعة السياحة إلى الأمام دفعا قويا.

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقي الصناعات في طبيعة مواردها وفي طبيعة استثمارها، فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التي ترتبط بالمكان وتعتمد في استثماراتها على إقامة المشروعات التي تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية ، بما يؤكد أن السياحة ترتبط بالتنمية المحلية للإقليم التي ترتكز على خصائص وسمات البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمتوفرة بالإقليم وإبراز خصائص الإقليم، ومميزاته بما يحقق الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل الجاذبة، المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها، أو استغلالها استغلالا مدمرا وسيئا.

والتنميةالسياحية لا تقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات في مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تهيئ سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورن المنطقة أو الإقليم، ويقيمون فيها لفترات مختلفة ويتطلب ذلك النهوض بالبيئة المحلية سواء كانت حضرية أو ريفية ،عن طريق إيجاد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يفتقر إليها الإقليم وإعادة توزيع التجمعات السكانية وتوفير المساكن اللازمة للسكان الذين يتم توظيفهم في المشروعات السياحية الخدمية الجديدة [[2]](#footnote-2)، كما تعتمد التنمية السياحية للإقليم الساحلي على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية والاستثمار، وهذا الدور هو من أهم الأدوار الذي يجب أن توفره الدولة للمستثمرين والعاملين في القطاع السياحي ، ومنأجل تحقيق عائد منتظر من السياحة وتحقيق النظرة الطموحة للسياحة التي يرجوها المهتمون بها ، ليصبح القطر في مقدمة الدول الراسخة في خارطة السياحة العالمية، وتصبح السياحة من أهم عوامل التنمية، ومن أهم مصادرها، ومن أهم عوامل القضاء على المشكلات المزمنة وتوفير المزيد من العملات الأجنبية ،كان لابد من قيام الدولة بتدعيم خطط التنمية السياحية وزيادة الحوافز التي تقدمها للمستثمرين، بل تذليل الصعوبات التي تحد من تدفق السياحة إلى البلاد حتى يمكن تحقيق النجاح لخطط الاستثمار والتنمية السياحة ، لابد من أن تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة التنموية الشاملة وأن يتم تحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

مع اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية المهمة للتمنية ، وأن تكون صناعة السياحة جزءا من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة مما يتطلب ضرورة قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي في الإقليم الساحلي واليمن ، وتحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية والتركيز على التنمية السياحية ودورها في النشاط الاقتصادي، وتحديد علاقتها بكافة القطاعات الأخرى بالدولة .

أولا : الإشكالية

السياحة اليوم صناعة عصرية جاذبة لها ثقافة خاصة تعكس مدى تطور المجتمعات في الخدمات والاستقبال والإبداع في تأمين السياح، وتقديم صورة ناصعة وجميلة عن البلد المزار، حتى تتكرر الزيارة والسياحة مرة أخرى، وهي آلة عرض تتنوع فيه العروض المميزة التي تجذب السياح في بلد ما ، وتتميز خصوصيته بين الرضا والانزعاج والتكييف لتحقيق الجذب السياحي والسمعة السياحية العالمية [[3]](#footnote-3).

ويعتمد الاقتصاد اليمني بالدرجة الأولى على النفط بعد إنتاجه وتصديره عام 1987م بعد ما كانت الزراعة هي المصدر الأول لليمن، والمعروف عن اليمن أنه بلد زراعي منذ القدم ، ومن روافد الاقتصاد اليمني الثروة السمكية ، حيث لدى اليمن الشواطئ الممتدة والغنية جدا بالثروة السمكية الكبيرة ، ولقيام صناعة سياحية متطورة تقوم على دعائم متينة وتكون عوامل قوة لها وجود الزراعة والثروة السمكية أي الأمن الغذائي ، والاكتفاء الذاتي للبلد من منتجاته الزراعية والحيوانية والثروة السمكية ، والمناطق الساحلية تعتبر أشد المناطق استقطابا للسكان في العديد من دول العالم ، وكذا تعتبر من أهم مناطق الموارد الاقتصادية لعديد من دول العالم كذلك ، و تمثل مناطق الساحل منبعا هائلا لثروات الغذائية ، المتمثلة بالأحياء البحرية والأسماك ، وتعتبر حرفة الصيد البحري مصدر الدخل الأول لقطاع كبير من سكان المناطق الساحلية ، و الأنظمة الساحلية والبيئية للمسطحات المائية ومواردها الحية مناطق جذب اقتصادية ، إضافة إلى أهميتها الحيوية في دورة حياة الكائنات البحرية ، كما أن المناطق الساحلية (الشواطئ) أهمية خاصة لدول عدة حيث تعتمد على السياحة الشاطئية والبيئية في الجزء الأكبر من الدخل القومي ، وجذب السياح وزيادة الدخل من العملة الصعبة ومثال تلك الدول ( تونس ، مصر، لبنان ، المغرب ، وغيرها من الدول الأوروبية فرنسا ، إسبانيا ، إيطاليا ).

واليمن بلد لديه إمكانيات طبيعية وحضارية وثقافية كبيرة جدا خاصة في الإقليم الساحلي ونطرح التساؤلات التالية :

* هل يستفيد اليمن من الشواطئ الممتدة على مسافة 2500 كم طولا مشكلة شواطئ متعددة المظهر التضاريس من منطقة لأخرى و50 منطقة طبيعية وساحلية وبرية منوعة .
* هل تستفيد اليمن والإقليم الساحلي من وجود 216 جزيرة طبيعية في المياه اليمنية ذات الطبيعة والبيئات المنوعة والمواقع المختلفة .
* هل اشتراك تسع محافظات يمنية وإشرافها على الشواطئ اليمنية يساعد ويشجع على قيام سياحة شاطئيه وبيئية بالإقليم وتستفيد المحافظات من موقعها الجغرافي ضمن الإقليم الساحلي .
* هل يساعد العدد السكاني الكبير بالمحافظات الساحلية على قيام نشاط سياحي بها لكي يخفف من الفقر ويمتص البطالة بين سكان الإقليم مع العلم أن مجموع سكان الإقليم 10534576 نسمة أي قرابة نصف عدد سكان الجمهورية ، البالغ عددهم 22198000 مليون نسمة [[4]](#footnote-4) ).
* هل قيام نشاط سياحي (سياحة شاطئية وبيئية) بالإقليم الساحلي يساعد على امتصاص البطالة والتخفيف من الفقر المنتشر بين أوساط سكان الإقليم .
* هل بقيام السياحة الشاطئية والبيئية في الإقليم يساعد على تنمية وتطوير مناطق الإقليم المختلفة .

و للإجابة عن هذه الأسئلة تطرح الفرضيات التالية :

1- تحتوي منطقة البحث على العديد من الإمكانيات الطبيعية و الحضارية من شواطئ و بيئات طبيعية متعددة ومجموعة من الجزر الطبيعية و مواقع و معالم أثرية و تاريخ عريق، لكنها لا تتوافق و حجم النشاط السياحي الموجود في لإقليم الساحلي .

2- يوجد عدم اتزان واختلاف كبير في توزيع البُنى التحتية و الخدمات السياحية بين محافظات ومناطق البحث المختلفة .

3- عدم وجود الوعي السياحي و الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع بالإقليم في المعاملات لدى السكان المستقبلين للسياح في منطقة البحث، مما يُعيق التنمية السياحية فيها.

4- عدم وُجود إستراتيجية واضحة للتنمية السياحية المستدامة في منطقة البحث .

5- توجد في منطقة البحث أجزاء و أماكن غير معروفة و مُهملة من طرف السلطات المحلية وعدم معرفة المستثمرين في قطاع السياحة .

إن الشواطئ تجذب ملايين السياح والزوار في أنحاء المعمورة ، لذا يجب استغلال الشواطئ اليمنية بالإقليم الساحلي وتهيئتها لتنميتها تنمية سياحية مستدامة ، تنعكس ايجابيا على تحسين وتطوير حياة الناس المعيشية والخدمية بالإقليم الساحلي ويمكن أن تكون السياحة أده لتنمية مناطق الإقليم المختلفة ، وهنا تكمن الإشكالية في هذا البحث حيث لم تستغل مناطق الإقليم الساحلي ، رغم امتلاك اليمن شريطا ساحليا طويلا متنوع البيئات و مختلف في التضاريس (رملي ، صخري،غابي) والأمر الأخر إشراف تسع محافظات يمنية على هذا الشريط الساحلي ، وهي من أكبر المحافظات من حيث العدد والكثافة السكانية ، مما يعطي أهمية للإقليم الساحلي كما توجد مجموعة جزر منتشرة في المياه اليمنية بالبحر الأحمر والبحر العربي ، لذا يجب استغلال وتهيئة وتطوير الإمكانيات الطبيعية والبشرية الحضارية والثقافية ، وتسخيرها في خدمة التنمية السياحية خاصة والتنمية الشاملة على وجه العموم بهذا الإقليم مع العلم أن أكثر أنواع السياحة انتشارا ورواجا لدى ملايين السياح هي السياحة الشاطئية والبيئية في جميع أنحاء العالم ، حيث يمثل هذا النوع 70% [[5]](#footnote-5) من السياحة العالمية .

**الرؤيا المستقبلية لصناعة السياحة بالإقليم الساحلي .**

إن مستقبل السياحة في الإقليم الساحلي واعد بالخير والنماء إذا حسن استغلال الإمكانيات والمقومات المختلفة (الطبيعية ، الحضارية ، الثقافية) ، والمناطق الساحلية هي الأكثر سكنا للجنس البشري ، والجانب الأهم لاقتصاديات كثير من دول العالم وتمثل المناطق الساحلية منبعا هائلا للثروات الغذائية مثل الزراعة والأسماك والإحياء البحرية ، وتمثل حرفة الصيد مصدر دخل لقطاع كبير من سكان المناطق الساحلية ، وكذلك الزراعة كما إن أنظمة البيئة الطبيعية الساحلية ومواردها الحية تعتبر مناطق جذب اقتصادية ، إضافة إلى أهميتها الحيوية في دورة الحياة للكائنات البحرية ،كما أن لها أهمية خاصة لدول عديدة حيث تعتمد على السياحة (الشاطئية والبيئية) في الجزء الأكبر من اقتصادها ودخلها القومي . ونتيجة لتباين خط الساحل للمناطق الساحلية في شكله وتوفر عدد من الخصائص الطبيعية المتمثلة بمظاهر السطح والأشكال الطبوغرافية ، إضافة إلى عناصر المناخ ، وقد شكلت على امتداده العديد من البيئات الشاطئية والبحرية المهمة ، والمثال على ذلك الشواطئ الرملية بألوانها المختلفة والشواطئ الصخرية ، والسبخات الملحية والأوساط الرطبة ، والشعاب المرجانية والنباتات والطحالب البحرية المختلفة وغيرها وتتسم هذه الموارد الطبيعية الساحلية بأهمية بالغة سواء كانت ثروة سمكية أو تنوعا حيويا بمناطق السواحل اليمنية ، وهي بذلك تمثل أهمية حيوية واقتصادية ، يتطلب حمايتها والاستفادة منها بطريقة تحويلها دون التسبب في تلفها وتدهور وسطها الطبيعي لضمان استمرارية عطائها مستقبلا ، وهدفت الهيئة الإقليمية للمحافظة على البيئة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة من خلال برنامج العمل الاستراتيجي لحماية البيئة الشاطئية والبدء بتنفيذ نشاط نموذجي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ، تقديرا لحجم النشاط التنموي الواسع والمتوقع قيامه خلال السنوات القادمة والتي يمكن أن تشكل ضغطا متزايدا على الموارد الساحلية والبحرية ، ذات القيم الاقتصادية والبيئية المهمة ومن خلال الدراسة الأولية في التقرير الأولي للخطة التي تمت عام 2001م حيث وفرت قاعدة بيانات ومعلومات عن مناطق الساحل اليمني ، وقد أخذت محافظة عدن كنموذج ومثال عن مناطق الساحل المختلفة ، وهذه الصورة تتضمن النشاط التنموي القائم والمستقبلي وطبيعة الضغوط على الموارد الطبيعية والبيئة الساحلية كما تم التعريف بمواطن البيئية الرئيسية والأنواع الحيوية وتوزيعها على المنطقة الساحلية بمحافظة عدن ، وتم تحديد عدد المناطق التي تشكل أهمية حيوية وبيئية وعلمية والتي من شأنها تدعيم القيم بتأسيس برامج دائمة للرصد والمراقبة لقياس التغيرات في خصائص البيئة الطبيعية ، ومن خلال ورش العمل العديدة التي عقدت بهذا الشأن مع عدد كبير من الجهات ذات العلاقة بالتنفيذ والإشراف على الخطة من الفنيين المختصين والقياديين إضافة إلى السلطة المحلية بالمحافظة خلال الفترة**2001** إلى **2005 ،** وفي ضوء النقاشات والمشاورات العديدة تم إخراج الخطة بصورتها النهائية مع الدليل الإرشادي الخاص بها ومناقشتها بصورتها النهائية مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالموضوع بمحافظة عدن ، بالتعاون مع خبراء الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي ، وإقرارها من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم (118) للعام 2004 ونشرها بالجريدة الرسمية للعمل بها وأعطت نتائج جيدة للحفاظ على البيئة الساحلية بمحافظة عدن ونجاحها حفز على اعتبار الخطة نموذجا سيتم تطبيقها على عدد من المناطق والمحافظات الساحلية ، وهناك إدارة متكاملة للمناطق الساحلية وهي تشمل في تكوينها الإدارات أو المؤسسات بالمناطق الساحلية والتشريعات القانونية والبيئية وجميعها تعمل في إطار ضروري لتضمن التنمية والخطط الإدارية للمناطق الساحلية متكاملة مع البيئة والأهداف الاجتماعية وتعمل بالمشاركة معها ، وهذه العملية أثبتت فعاليتها في تعزيز التنمية المستدامة للموارد الساحلية في دول عديدة إذا توفر للهيئات الحكومية المحلية آليات التنسيق فيما بينها بصورة جيدة وتجنبها الازدواجية ومنع تداخل صلاحيات الأجهزة التنفيذية ، وهي بذلك تعمل على حل إشكالية تضارب استخدامات المناطق الساحلية بما يخدم استدامة الموارد الطبيعية والمتطلبات الحقيقية للتنمية وتقليل من النزاعات والتأثيرات الضارة للأنشطة على بعضها بعضا ، وعلى الموارد والبيئة نفسها .مما يعمل على إيجاد عامل اتزان على المستوى العام لاستخدامات المنطقة الساحلية ، والعديد من المشكلات بالمناطق الساحلية في عدد كبير من دول العالم حدثت نتيجة للاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ، وكذا التنمية العشوائية غير مخططة والمدروسة والمنظمة للمناطق الساحلية وشملت هذه المشكلات تراكم الملوثات المختلفة ، وتآكل الشواطئ واختفاء الكائنات البحرية ، وفقدان التنوع الحيوي الساحلي واستنزاف الموارد وهذا تقابله الزيادة في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية المصاحبة لها ، والتي أدت إلى زيادة الضغوط على المناطق الساحلية ومواردها ، وإذا ما أردنا النهوض بقطاع السياحة باليمن عامة والإقليم الساحلي بصفة خاصة والاستفادة من المقومات التي يمتلكها الإقليم الساحلي والمقومات العديدة التي يحظى بها سواء طبيعية أو حضارية أو ثقافية يجب رسم الخطط ووضع الاستراتيجيات المناسبة لذلك .

**2.نتائج للبحث**

والخلاصة التي خرجنا بها من هذا البحث هو الوقوف على السياحة الشاطئية والبيئية والتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية ، حيث وجدنا و مما لا يدع مجالا للشك أن اليمن عامة والإقليم الساحلي خاصة يمتلك من المقومات الطبيعية المختلفة المميزة من مناظر طبيعية خلابة متعددة الأشكال التضاريسية وتنوع البيئات الطبيعية ، إضافة إلى موارد طبيعية متنوعة كبيره ظاهرة وباطنة وقوى بشرية كبيرة ، هذا إضافة إلى أن الإقليم الساحلي لديه من المقومات الحضارية والثقافية المتنوعة الجذابة من تنوع في الآثار الباقية من حضارات ماضية من قلاع وحصون وغيرهما ، أضف إلى ذلك مباني متعددة ذات طراز معماري متنوع مابين عربي وآسيوي وإفريقي ، وهناك عادات وتقاليد وأزياء مختلفة من محافظة لأخرى وكذلك أسواق شعبية كثيرة ، والإطلاع على الخدمات العامة ومدى ملائمتها للنشاط السياحي (المياه والكهرباء، النقل ، الخدمات المصرفية وغيرها) ، وقد لاحظنا أن هناك تطورا بالخدمات المختلفة ولكن الزيادة السكانية تلتهم كل التجهيزات التنموية وتضعف المؤشرات ومهما ازدادت الخدمات وتطورت نجد بالمقابل نموا متسارعا في حجم السكان في جميع المناطق اليمنية بصفة عامة ، والإقليم الساحلي بصفة خاصة ثم الوقوف على المنشآت السياحية ، ومدى تطورها وملائمتها للنشاط السياحي وقد وجدنا تطورا ملحوظا بالمنشآت السياحية بأنواعها ، و تطرقنا إلى الأنشطة الاقتصادية الداعمة لصناعة السياحية حيث وقفنا على حرفتي الزراعة والصيد البحري وهما النشاط الاقتصادي الأول بالإقليم الساحلي وتعمل به شريحة واسعة من سكان الإقليم ، ومن ثم التطرق إلى النشاط التجاري والصناعي ومدى مساهمته في إيجاد نشاط سياحي مميز، وقد شرحنا دور السياحة الشاطئية في التنمية المستدامة وعلاقتهما بالاقتصاد وتأثيرها على البناء الاقتصادي والقوى العاملة والدخل الوطني والميزان التجاري وشرحنا سلبية الاعتماد على النشاط السياحي ومدى حساسيته ، ثم التطرق إلى الاستثمار السياحي وما هي المتطلبات المحفزة على وجود استثمار جيد ومتنامي وما هي العوامل المؤثرة فيه ومن ثم أهمية المناخ السياحي المثالي ، وكذلك ما هي مقومات النجاح للاستثمار بأنواعه المختلفة (سياحي ، صناعي ، زراعي ، تجاري) وقد تعرضنا إلى المشروعات والمخططات السياحية بالإقليم ، حيث وجدنا بعض إشكاليات وعقبات تواجه الاستثمار في اليمن ولابد من حلها وتذليلها في سبيل تقدم وتطور الاستثمار و قد تطرقنا إلى انعكاسات السياحة الشاطئية والبيئية على الجانبين الاقتصادي والبشري حيث بينا انعكاسات النشاط السياحي على الاقتصاد والتنمية وأثر السياحة على الجانب البيئي ومن ثم التطرق إلى أثر السياسة على النشاط السياحي حيث اتضح أن السياحة صناعة حساسة جدا وتتأثر بكل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ، ثم الوقوف على انعكاس النشاط السياحي في الجانب البشري حيث لاحظنا مدى انعكاس النشاط السياحي على التركيب السكاني والسلوك الاجتماعي والعمران واهتمام الدولة بنشر الوعي السياحي بالمجتمع ومن ثم الرؤية المستقبلية للسياحة الشاطئية والبيئية والتنمية المستدامة والحلول والاقتراحات التي نقدمها لتطوير السياحة الشاطئية والبيئية في الإقليم الساحلي واليمن ، وقد خرجنا من البحث بالنتائج العامة الآتية .

1. 99% من مناطق التوسع السياحي كانت في عواصم المحافظات والمدن الكبرى بالإقليم الساحلي ، و 99% من المنشآت السياحية في منطقة البحث توجد بعواصم المحافظات والمدن الكبرى بالإقليم .
2. أفضل شواطئ لقيام نشاط سياحي مميز توجد في محافظات الحديدة ،حجة ،عدن ، حضرموت،المهرة .
3. 60% من المناظر الجميلة والخلابة توجد بشواطئ محافظات المهرة والحديدة وعدن وحجة وحضرموت وتعز بالإقليم الساحلي.
4. 99% من الوكالات السياحية والأسفار توجد بعواصم المحافظات والمدن الكبرى.
5. 95% من المطاعم والمقاهي السياحية في منطقة البحث توجد في عواصم المحافظات والمدن الكبرى بالإقليم .
6. منافذ الدخول للإقليم تتنوع مابين بري وجوي وبحري حيث يوجد بالإقليم منفذان دوليان هما منفذ الطوال حرض بمحافظة حجة يربط بين اليمن والسعودية من جهة الشمال الغربي ومنفذ شحن بمحافظة المهرة يربط اليمن بسلطنة عمان من جهة الجنوب الشرقي ،وهناك أربعة مطارات دولية وهي مطار عدن والحديدة وتعزو الريان إضافة إلى ميناء الحديدة وعدن والمكلا يستقبل الوافدين من السواح والزوار و يعد تنوع المنافذ ميزة للإقليم الساحلي .
7. 95% من مراكز الانتارنات في منطقة البحث تتركز في عواصم المحافظات والمدن الكبرى بالإقليم .
8. 99% من مستخدمي النت بمنطقة البحث يتواجدون بعواصم المحافظات .
9. 85%من الحرفيين بمنطقة البحث يتواجدون في عواصم المحافظات والمدن الكبرى بالإقليم .
10. 98% من الحدائق العامة والتسلية تتركز في عواصم المحافظات والمدن الكبرى بالإقليم .

وجميع هذه النسب المئوية تقديرية وهناك نتائج أخرى سوف نستعرضها بالتفصيل وهي على النحو التالي :

**أولا: النتائج الميدانية**

 لقد تم الوقوف في هذا البحث على السياحة الشاطئية والبيئية ودورها بالتنمية المستدامة في الإقليم الساحلي واليمن، واتضح لنا أن اليمن عامة والإقليم الساحلي خاصة يمتلك مقومات طبيعية وحضارية وثقافية ، والاطلاع على مؤشرات التنمية في جوانب عدة (المياه والكهرباء ، النقل ، الخدمات المصرفية وغيرها من خدمات ) ، وكذلك الإطلاع على الخدمات السياحية المختلفة (المنشآت السياحية) ، وكذا الاطلاع على الأنشطة الاقتصادية ( الزارعة ، الصيد،التجارة ، الصناعة ) وسوف نفندها على النحو الآتي :

تمتلك اليمن عناصر جذب متنوعة وفريدة طبيعية وحضارية ثقافية مما يجعلها قبلة للسائحين وهي تنقسم إلى .

1. **المقومات الطبيعية بالإقليم الساحلي** :

من أهم المرتكزات التي تقوم عليها وتحتاجها السياحة المقومات الطبيعية في أي بلد أو إقليم أو منطقة والإقليم الساحلي به كثير من المقومات الطبيعية الجميلة والإمكانيات البشرية الكبيرة ، وسوف نستخلص من تلك المقومات الطبيعية للإقليم الساحلي الملاحظات التالية :

1.1. التنوع الحيوي الكبير والذي لا يوجد له مثيل في شواطئ شبة الجزيرة العربية حيث يوجد أكثر من 360[[6]](#footnote-6) نوعا من الطيور منها 13 نوعا مستوطنة أو شبه مستوطنة بالإضافة إلى أنواع من الطيور المستوطنة في جزيرة سوقطرة وأغلبها بالإقليم الساحلي، واليمن أكثر بلدان شبه الجزيرة العربية ينتشر فيها الغطاء النباتي والغابات ،غابة (شرمه، برع ، حوف ، سوقطرة ) وهي توجد بالإقليم الساحلي .

2.1. شواطئ غير ملتوية و جميلة تمتد على مسافة 2500 كم إلى جانب الأنظمة البيئية للشعب المرجانية ، ووجود أشجار المنجروف والحشائش وأشجاردم الاخوين بجزيرة سوقطرة الوحيدة بالعالم ، و في بعض الشواطئ اليمنية بالإضافة إلى وجود أكثر من 206 جزيرة طبيعية ذات مناظر خلابة وبيئات نقية وخالية من التلوث والتدمير وأشهرها على الإطلاق جزيرة سوقطرة في البحر العربي والتي تتمتع بسمات فريدة وأنواع مستوطنة من الطيور والنباتات التي لا مثيل لها في العالم .

3.1. وجود كثير من العيون المائية المعدنية الحارة تبلغ 33 عينا حارة ذات سمات معدنية وكبريتية وهي في سبع محافظات هي (حجة ، الحديدة ، تعز، لحج ، أبين، شبوة ، حضرموت)، يمكن استخدامها بقطاع السياحة خاصة والتنمية عامة .

4.1. يصلح مناخ اليمن بالمقياس العالمي لقيام صناعة السياحة تعتمد عليها زمانا ومكانا منسجم مع مناطق اليمن المتنوعة التضاريس بالإقليم الساحلي .

5.1. وجود محميات طبيعية بالإقليم الساحلي (سوقطرة، برع، شرمه، حوف، بلحاف بئرعلي) وهي موزعة على المحافظات الساحلية ويمكن تشجيع السياحة البيئية فيها وكذا العلمية وتوجد بها كثير من الكائنات البرية المختلفة .

6.1. وجود السهول الخصبة الصالحة للزراعة وخاصة سهل تهامة والذي تنتشر به كثير من الأراضي الزراعية ، و يمر بالإقليم الساحلي اغلب أودية اليمن وأكبرها وأطولها وادي مور، وادي سهام ،وادي رماع ،وادي سردود ، وادي الضباب ،وادي جزع،وادي حجر،وادي زبيد،وادي حرض،وادي حضرموت، وادي ميفعه ،وادي أحور، وادي نخلة ، وادي موزع ورسيان .

8.1. وجود كثير من الإحياء البحرية الجميلة والنادرة بالمياه الإقليمية اليمنية ، وكذلك وجود إحياء برية في الإقليم الساحلي بمختلف بيئاته ومنها السلاحف الخضراء العملاقة وكذا كثير من أنواع الطيور وغيرها.وكذا وجود الغابات البحرية وهي منتشرة بمياه البحر الأحمر وهي أمام بعض الجزر مثل خور جزيرة كمران وأمام سواحل مديرية ميدي وشواطئ مديرية اللحية واغلب هذه الغابات من أشجار المنجروف .

9.1. وجود المعادن الفلزية (ذهب، فضة ، رصاص، نحاس، زنك) وهناك الصخور التي تدخل في كثير من الصناعات (الحجر الجيري، الملح الصخري، الجبس، رمل الزجاج، الكوارتز) ويمكن استغلال هذه الثروات بتنمية مناطق الإقليم الساحلي المختلفة والنهوض بقطاع السياحة بالإقليم .

-**2 المقومات الحضارية والثقافية** :

الإمكانيات الحضارية من آثار ومباني وعادات وتقاليد وأزياء أشياء كلها تميز الأوطان والأقاليم والمناطق عن بعضها البعض وتدل على الثقافة والأصالة وللعلم أن صورة المقومات الحضارية والثقافية تبقى راسخة بذهن وعقول الزائرين أو السياح عند زيارتها ويحكي للآخرين عنها ، والإقليم الساحلي يعتبر متحفا مفتوحا لكل زائر لمحافظات الإقليم حيث يوجد به كثير من تلك المقومات وهي .

1.2. المدن والقرى التاريخية ذات البعد الحضاري والثقافي والعمراني باليمن و الإقليم الساحلي .

2.2. المواقع الأثرية الكثيرة المتمثلة في القلاع الحصون ، و المعابد ، و القصور، و المساجد، و المباني القديمة ، وقنوات الري الصهاريج وغيرها والتي ترجع إلى حقب زمنية مختلفة من تاريخ اليمن .

3.2. الصناعات التقليدية المتنوعة والمرتبطة بالأسواق الشعبية الأسبوعية بالمحافظات الساحلية وهذه الأسواق ترجعنا إلى ذاكرة التاريخ .

 4.2. العادات والتقاليد والأزياء الشعبية المختلفة والفلكلور(الفنون) لكل مناطق الإقليم و اليمن تشكل لوحة فنية جميلة تبهر الناظر إليها كما تتميز اليمن بوجود الأضرحة للأنبياء والصالحين والمساجد والمكتبات والمدارس الدينية والعلمية التاريخية، والإقليم الساحلي هو موطن ومنشأ كثير من العلماء والمفكرين والأدباء والفنانين .

**3.مؤشرات التنمية و البنى التحتية بالإقليم**

من خلال الدراسة الميدانية والاطلاع على خطط التنمية باليمن وجدنا هناك تطورا ملحوظا في مؤشرات التنمية على مستوى محافظات الإقليم الساحلي المختلفة ويمكن اختصارها في التالي :

1.3. فيما يخص البنى التحتية (اتصالات و، مياه وكهرباء، والنقل) قد حققت اليمن عامة والإقليم الساحلي خاصة تطورا ملحوظا ولكن هناك عجز، وقله في بعض المناطق من خدمات المياه والكهرباء أو حتى النقل ويعود هذا العجز في نظري إلى التبعثر السكاني وتباعدهم وعدم تجمعهم بمراكز سكانية ، كما يمكن أن نلاحظ هذا التطور في النشاط الزراعي حيث أن هناك إنتاج يكفي ويلبي حاجات السكان من الاستهلاك ويصدر الفائض منه وخاصة الخضروات والفواكه إلى الخارج ولكن هذا النشاط الزراعي يحتاج إلى تحديثه وتطويره من طرف الدولة والمستثمر ، وأما بالنسبة للصناعة فهناك الصناعات التحويلية خاصة الغذائية في محافظة الحديدة وتعز وعدن وحضرموت وهناك صناعات الاسمنت بمحافظة الحديدة وأبين وحجة ولابد من دعم هذا القطاع بقوة للنهوض به في خدمة التنمية المستدامة .

2.3. عدم الاستشعار بأهمية هذا القطاع وحيويته وأن هذا القطاع واعد بالخير إذا حسن استغلاله وتطويره من قبل المسئولين باليمن وبعض محافظات الإقليم الساحلي ورسم الخطط ووضع البرامج لتطويره .وكثرة وتداخل التشريعات السياحية مما يؤدي إلى تضارب التوجهات والأعمال والخطط .

3.3. عدم إعطاء الأولية الكاملة لتنمية القطاع السياحي بوضع خطط تنموية شاملة قصيرة وطويلة المدى ولا يوجد خطة واضحة لدى المكاتب السياحية في المحافظات وهناك العشوائية بالأعمال ، وعدم وجود كوادر مؤهلة في مجال السياحة ورغم قلتهم ليس لهم إصدار القرار وإنما التنفيذ فقط .

4.3. عدم وجود معاهد متخصصة في تأهيل وتخريج كوادر للعمل في مجال السياحة وهناك معهدين في الجمهورية اليمنية وهو معهد عدن ومعهد صنعاء وهما لتعليم أساليب الخدمات الفندقية وليس هناك تعليم لإخراج مخططين أو مهيئين بمجال السياحة.

5.3. عدم الاهتمام بالسياحة في التعليم الأكاديمي الجامعي وفتح كليات و أقسام أكاديمية في دراسة علم السياحة في كلية الآداب أو كلية التجارة وقد بدا التعليم العالي الجامعي بفتح قسم السياحة بكلية مأرب جامعة صنعاء وقسم بجامعة تعز وهذا بدورة غير كاف .

**ثانيا: الاقتـــــــراحـــــــات والحلول**:

تعتبر السياحة في الوقت الحاضر من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم ، وتعد السياحة من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا حيث تستحوذ مابين 15 و30 % من إجمالي القطاعات الأخرى وهو في ازدياد سريع في السنوات الأخيرة .والإقليم الساحلي يمتلك كما ذكرنا في هذه الدراسة عناصر جذب طبيعية وحضارية وثقافية متنوعة وغنية وإمكانيات عالية للسياحة وكذلك بنية تحتية لا بأس بها ومنشآت قاعدية سياحية يمكن أن تجعله من بين الأقاليم السياحية المستقطبة للسياحة باليمن ، وليصبح مقصدا دوليا للسياحة و في وقت قياسي يمكن أن يكون هذا القطاع مصدرا للعملة الأجنبية لليمن كما هي الحال لبعض الدول العربية (تونس ، مصر، المغرب) وبعض الدول الإقليمية والأجنبية ( تركيا ، إسبانيا ، فرنسا ) ، وسوف نقدم اقتراحات وحلول في الموضوعات التي تطرقنا إليها في هذه الدراسة فيما نراه بحاجة إلى تحسين الأداء فيه نحو تطوير وتنمية قطاع السياحة وهذه الاقتراحات كالآتي :

**1. مقترحات حول المقومات الطبيعية للإقليم الساحلي**

دراسة خصائص المقومات الطبيعية مكانيا وطبيعيا واقتصاديا حيث يتم استغلال المقومات الطبيعية المتنوعة بالإقليم ، ومدى ملائمتها لأنماط السياحة المتنوعة وإمكانية الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية والبشرية ومن ثم وضع الآليات والأساليب والبرامج الممكنة لتنمية الجوانب السياحية والاقتصادية بمناطق الإقليم المختلفة ويكون هذا بعمل الخطوات الآتية :

1.1. إيصال جميع الخدمات الضرورية لأهم المناطق ذات الجمال الطبيعي الخلاب والتي دائما يأتي إليها السياح وتكون عبارة عن مراكز استراحة أو نزل أو منتجعات سياحية موزعة في جميع مناطق الإقليم المختلفة ، بالمناطق الساحلية والجزر وليكن هذا التطور في تنمية تلك المراكز بهذه المناطق المختلفة بالإقليم وفقا لخطط وبرامج معدة ومدروسة سلفا .

2.1. إنشاء منتجعات سياحية سواء في الشواطئ الجميلة أو الجزر الرائعة بالإضافة إلى مراكز للغوص قرب الجزر .وإنشاء الاستراحات أو النزل البيئية في المواقع الأثرية البعيدة عن مراكز المدن وطبعا لا تستطيع الحكومة أو السلطة المحلية إنشاء منتجعات بجميع مناطق الإقليم ولكن يتم اختيار الأنسب وفقا لخطط وبرامج معدة سلفا.

3.1. إنشاء مراكز علاجية للاستشفاء بالمياه في الحمامات المعدنية ويتم ذلك على مراحل وفقا لخطة مدروسة مسبقا والتي يأتي إليها السياح أو الزوار المحليين وعمل مراكز استشفائيه بالمياه المعدنية الحارة على غرار مركز العود للاستشفاء بالمياه الطبيعية بحمام دمث بمحافظة الضالع .

4.1. عمل خريطة تبين المحميات الطبيعية والعيون المائية الحارة (الحمامات المعدنية) وعمل خريطة توضح الثروات المعدنية الكامنة والظاهرة بالإقليم الساحلي وذلك ممكن بالتعاون والتنسيق مابين السلطات المحلية بالمحافظات المعنية .

**2.مقترحات حول المقومات الحضارية والثقافية بالإقليم** :

لكي يستفاد من الآثار الموجودة يجب تشجيع ورعاية الأبحاث العلمية المتعلقة باكتشاف الآثار والتنقيب عنها وتطوير الخدمات المختلفة ويجب على السلطات المعنية إن تقوم .

1.2. عمل المسوحات والتنقيب واكتشاف المواقع الأثرية وبقايا حضارات اليمن القديمة التي قامت بالإقليم .و ترميم جميع القلاع والحصون خاصة التي يمكن الوصول إليها وتجهيزها بالنزل السياحية والبيئية واستراحات وفتح متاحف في المدن والقرى الواقعة بها وفتحها أمام الزوار والسياح من أمثال تلك الحصون حصن كحلان عفار والناصرة والظفير محافظة حجة وقلعة المقاطرة بمحافظة لحج وحصن الدامغ وقلعة الحدية بمحافظة تعزو قلعة المغلاف وكمران بمحافظة الحديدة وحصن القويزي وقصر الباغ وعبود بمحافظة حضرموت .

2.2. فتح متاحف في عواصم المحافظات وكبرى المدن الساحلية والتي تضم بها الموروث التاريخي والحضاري والثقافي للمحافظة ، و استرجاع وتجميع القطع الأثرية النادرة التي توجد لدى مواطنين ، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية تسليم القطع الأثرية إلى السلطات المعنية، واسترجاع القطع الأثرية من المتاحف الأجنبية.

3.2. إنشاء استراحات ونزل سياحية في المناطق والمواقع الأثرية على مستوى كل المحافظات الساحلية .و إقامة مهرجانات سياحية وغنائية وثقافية منوعة على مستوى المحلى والإقليمي والعالمي ودعوة القنوات والأجهزة الإعلامية العالمية .

4.2. إنتاج أفلام ترويجية سياحية وثقافية عن اليمن باللغات الأجنبية المتعددة وعرضها في القنوات الفضائية المشهورة عالميا .

5.2. دعوة و استضافة مخرجي الأفلام العربي والأجانب للتصوير في اليمن لما يحويه من موروث طبيعي وحضاري وثقافي ثري وخاصة بالجزر اليمنية المنتشرة بالمياه الإقليمية اليمنية و إقامة مهرجان غنائي يدعى إليه كبار الفنانين العربي ويكون هذا المهرجان كل عام في مدينة من المدن اليمنية الكبرى على غرار مهرجان جرش وليالي صلالة وليالي أبها وليالي دبي .

6.2. تشجيع ودعم الصناعات التقليدية الحرفية وفتح مراكز لها في جميع عواصم المحافظات الساحلية وتدعيم الأسواق الشعبية. و عمل خريطة استثمارية لأهم المناطق السياحية التي يمكن الاستثمار بها في أنواع السياحة المختلفة و عمل خريطة أثرية توضح أهم المواقع الأثرية بالإقليم الساحلي وعمل خارطة سياحية لكل محافظة تبين المواقع الآثار و المعالم السياحية .

**3.اقتراحات وحلول في مجال الخدمات السياحية**

لجعل الخدمات السياحية أفضل نقدم بعض المقترحات وكذا حلول لتسهم بدورها في إنعاش الحركة السياحية وبعث رسائل اطمئنان للسياح وكذا الزوار وتصب في راحتهم ورضاهم وتتمثل في الآتي :

1.3. لتدعيم الأمن والاستقرار ونشر الطمأنينة لدى السياح اقترح عمل مراكز أمنية في المواقع الأثرية ، وكذلك تجنيد أفراد أمن من أبناء المناطق التي يوجد بها المواقع الأثرية لحفظ الأمن بالمنطقة من المعتدين على السياح وتطبيق قوة القانون على خاطفي السياح.

2.3. النقل في اليمن يفتقر للاستثمار فيه ونقصد بناء السكة الحديدية (القطارات) في المناطق السهلية والصحراوية ، وإذا ما تم التفكير والتخطيط والتنفيذ لهذه المشاريع التنموية في مجال النقل فسوف يصبح له الأثر الايجابي الكبير في قطاع السياحة ويمر خط السكة الحديد بمحافظات الساحل أي بقرب الشاطئ ابتداء من ميدي شمال غربي بمحافظة حجة وحتى آخر نقطة بشواطئ محافظة المهرة بالجنوب الشرقي لليمن وأرجو البداية في أقرب وقت بهذا المشروع العملاق الذي سيكون نقلة نوعية في حياة الناس وخطوة لتنشيط الاقتصاد والتجارة والسياحة وكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

3.3. إنشاء النقل الهوائي التلفريك بين قمم الجبال الجميلة ذات المناظر الخلابة في البيئات الجبلية التابعة للإقليم .وإنشاء النقل البحري بين المدن الساحلية وبين الجزر الكثيرة وسوف يكون لهذا النقل انعكاسا ايجابيا على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومنها السياحة . وعمل وإيجاد الفنادق والمطاعم العائمة واقترح أن تكون في خور مدينة المكلا الجميلة وأمام الشواطئ الجميلة للمدن الساحلية.

4.3. أنشاء النزل البيئية البسيطة المبنية من المواد الطبيعية من المناطق البيئية المختلفة على غرار قرية الخوخة الشاطئية السياحية بمحافظة الحديدة .

**4.اقتراحات وحلول بمجال التشريعي والعملي(التنفيذي)**

لابد من العمل بكافة جوانب قطاع السياحة المختلفة ومنها مجال التشريعي والهيكلي وسوف نقترح بعض الحلول لتطوير هذا المجال .

1.4. جمع كل التشريعات الخاصة بالسياحة بكتاب واحد يسمى كتاب التشريعات السياحية في الجمهورية اليمنية وإعادة النظر في جميع القوانين السياحية المكررة والمزدوجة والمتضاربة.

2.4. دمج الهيئة العامة لتطوير الجزر اليمنية وتكون ضمن وزارة السياحة على غرار الهيئة العامة للسياحة فيما مضى .

3.4. الاستفادة من الخبرات العربية والأجنبية في إصدار التشريعات واللوائح والأنظمة الخاصة المنظمة للقطاع السياحي .

4.4. رسم خطط مستقبلية طويلة وقصيرة المدى لتنمية وتطوير قطاع السياحة تشترك في الإعداد جميع الجهات ذات العلاقة ، والاستفادة من الكوادر والخبرات في مجال السياحة .

5.4. يجب إعادة التقسيم الإداري لبعض محافظات الإقليم الساحلي منها محافظة حجة والحديدة وتعزو أبين وشبوة وحضرموت المهرة وذلك للأسباب الآتية :

1.5.4. إعادة التقسيم الإداري له أكثر من ضرورة منها مراعاة العدالة في توزيع المشاريع الخدمية والتنموية وعدم انحيازها لمناطق دون أخرى والكثافة السكانية الكبيرة ونجدها في محافظات تعزو الحديدة وحجة .

2.5.4. هناك محافظات كبيرة المساحة وهذا يجعل جهود التنمية مشتته وغير واضحة في الميدان ومكلفة جدا ولا يستفيد منها كثير من المواطنين ومن هذه المحافظات محافظة أبين وشبوة وحضرموت والمهرة .

3.5.4. التقسيم الإداري الجديد يركز التنمية بالمحافظات الجديدة ويتطلب ذلك التوفير الأكثر للبنى التحتية ويقلل من عامل التشتت السكاني والتركيز أكثر للرفع أكثر من مستوى المعيشي والخدمي للمواطن .

4.5.4. عند وجود محافظات حديثة يتطلب ذلك الأيدي العاملة في شتى المجالات وهذا يؤدي إلى أيجاد فرص عمل جديدة ويمتص جزء من البطالة على مستوى الإقليم .

5.5.4. اقترح أن تقسم محافظات حجة إلى محافظتين وإعادة تقسيم محافظة الحديدة إلى محافظتين وتقسيم محافظة تعزو شبوة وأبين إلى محافظتين وكذا محافظة حضرموت والمهرة تقسيمها إلى محافظتين .

|  |  |
| --- | --- |
| **الفهــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرس** | **الصفحة** |
| **الفصل الثالث (واقع الخدمات السياحية للإقليم الساحلي)** | **129- 172** |
| **أولا:الخدمات العامة بالإقليم الساحلي ومدى مساهمتها في النشاط السياحي**  | **130** |
| **1ـ الخدمات العامة في محافظات الإقليم**  | **131** |
| * 1. **محافظة حضرموت**
 | **131** |
| **2.1. محافظة عدن** | **133** |
| **3.1. محافظة أبين** | **136** |
| **4.1. محافظة حجة**  | **137** |
| **5.1.محافظة لحج** | **139** |
| **6.1. محافظة المهرة** | **140** |
| **7.1. محافظة الحديدة** | **141** |
| **8.1. محافظة شبوة** | **143** |
| **9.1. محافظة تعز** | **144** |
| **2- النقل** | **146** |
| **2-2- النقل البري بمحافظات الإقليم** | **148** |
| **2- 3- الموانئ البحرية والجوية**  | **152** |
| **3- الخدمات المصرفية**  | **159** |
| **ثانيا: المنشآت السياحية بالإقليم ومدى ملائمتها للنشاط السياحي** | **161** |
| **1- الفنادق والنزل والمطاعم** | **162** |
| **2ـ القرى السياحية والحدائق والمنتزهات** | **162** |
| **ثالثا:الإجراءات والتسهيلات وتأثيرها على النشاط السياحي** | **166** |
| **1ـ الإجراءات بتأشيرات الدخول** | **166** |
| **2ـ التسهيلات والإجراءات المتعلقة بدخول السياح** | **168** |
| **3- التسهيلات والإجراءات المتعلقة بالجمارك** | **168** |
| **4 ـ مجموعة إجراءات وتسهيلات** | **168** |
| **5ـ** **وكالات السفر والشركات السياحية** | **169** |
| **6ـ الاستقرار السياسي والأمني** | **170** |
| **خلاصة الفصل الثالث** | **172** |
| **الفصل الرابع ( دور السياحة الشاطئية في التنمية المستدامة للإقليم الساحلي )** | **173- 239** |
| **أولا: أهمية التنمية السياحية المستدامة** | **174** |
| **1ـ مفهوم التنمية المستدامة** | **174** |
| **2ـ السياحة المستدامة والبيئة** | **176** |
| **3ـ السياحة المستدامة والمستقبل** | **178** |
| **4 ـ السياحة الشاطئية والبيئية ودورها بالاقتصاد** | **181** |
| **ثانيا:أهمية السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية الشاملة** | **182** |
| **1ـ السياحة والبناء الاقتصادي** | **183** |
| **2ـ علاقة السياحة بالقوى العاملة** | **184** |
| **3ـ تأثير السياحة على الدخل الوطني** | **185** |
| **4 ـ السياحة مصدر العملات الأجنبية**  | **186** |
| **5ـ السياحة وعلاقتها بالميزان التجاري** | **187** |
| **6ـ المشكلات الاقتصادية القائمة عند الاعتماد على السياحة**  | **188** |
| **ثالثا: دور الدولة في التنمية السياحية (الشاطئية والبيئية )** | **189** |
| **1ـ التنسيق بين ذوي العلاقة والصلة بقطاع السياحة** | **190** |
| **2ـ إعداد خطة إقليمية لتطوير صناعة السياحة** | **191** |
| **رابعا: الاستثمار والمشاريع السياحية بالإقليم** | **194** |
| **1ـ أنواع الاستثمار** | **194** |
| **2ـ المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية** | **195** |
| **3ـ أهمية المناخ الاستثماري** | **196** |
| **4ـ مقومات النجاح للاستثمار السياحي** | **197** |
| **5ـ الاستثمار والمشروعات السياحية بالإقليم الساحلي واليمن** | **199** |
| **6ـ المخططات والمشاريع السياحية الاستثمارية المستقبلية بالإقليم الساحلي** | **211** |
| أولا:المشاريع الاستثمارية السياحية لتطوير الجزر اليمنية بالإقليم | **211** |
| ثانيا:المشاريع الاستثمارية السياحية المستقبلية في شواطئ الإقليم | **222** |
| ثالثا:المشاريع الاستثمارية السياحية للمنشآت السياحية في بعض مناطق الإقليم الساحلي | **233** |
| **خلاصة الفصل الرابع** | **239** |
| **الفصل الخامس (انعكاسات السياحة الشاطئية والبيئية على الإقليم الساحلي)** | **240- 308** |
| **أولا: الجانب الاقتصادي** | **241** |
| **1ـ الآثار الاقتصادية** | **242** |
| **2ـ انعكاس السياحة على الجوانب (الزراعية،السمكية،التجارية،الصناعية) بالإقليم الساحلي .** | **249** |
| **1.2.الزراعة .** | **250** |
| **2.2. الصيد البحري.** | **255** |
| **3.2.الصناعة .** | **260** |
| **4.2.التجارة.** | **266** |
| **3ـ انعكاس السياحة الشاطئية والبيئية على الجانب البيئي .** | **267** |
| **4ـ انعكاس السياسة على النشاط السياحي .** | **272** |
| **ثانيا: الجانب البشري .** | **274** |
| **1ـ انعكاس النشاط السياحي على التركيب السكاني .** | **274** |
| **2ـ اهتمام الدولة بالتنمية البشرية بالإقليم الساحلي .** | **277** |
| **3ـ انعكاس السياحة على السلوك الاجتماعي (الآثار الاجتماعية) .** | **283** |
| **4ـ انعكاس النشاط السياحي على العمران .** | **284** |
| **5ـ اهتمام الدولة بنشر الوعي السياحي .**  | **288** |
| **6ـ دور الإعلام (المرئي والمسموع) في نشر الوعي السياحي .** | **290** |
| **ثالثا:الآفاق المستقبلية للسياحة الشاطئية والبيئية في الإقليم الساحلي .** | **292** |
| **1ـ الرؤيا المستقبلية لصناعة السياحة بالإقليم الساحلي .** | **294** |
| **2ـ خلاصة البحث** | **296** |
| **أولا:النتائج الميدانية** | **298** |
| 1. **المقومات الطبيعية بالإقليم الساحلي**
 | **298** |
| 1. **المقومات الحضارية والثقافية بالإقليم**
 | **300** |
| 1. **مؤشرات التنمية والبنى التحتية**
 | **300** |
| **ثانيا:الاقتراحات والحلول** | **301** |
| 1. **مقترحات حول المقومات الطبيعية**
 | **302** |
| 1. **مقترحات حول المقومات الحضارية**
 | **303** |
| 1. **اقتراحات وحلول بمجال الخدمات السياحية**
 | **304** |
| 1. **اقتراحات وحلول بمجال التشريعي والتنفيذي**
 | **305** |
| **الملخص**  | **306** |
| **فهرس الخرائط** | **307** |
| **فهرس الجداول** | **308** |
| **فهرس الإشكال** | **309** |
| **فهرس المخططات والمشاريع الاستثمارية بقطاع السياحة** | **309** |
| **فهرس الصور** | **310- 311** |
| **المراجع** | **312- 329** |

1. - عبد العزيز ماهر،صناعة السياحة ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2008م. [↑](#footnote-ref-1)
2. - مقابلة محمود،صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية،عمان الأردن،2007م . [↑](#footnote-ref-2)
3. - مسلم أقيوم ،السياحة صناعة العصر،مكتبة بيروت ،القاهرة ،مصر. [↑](#footnote-ref-3)
4. - C.D.كتاب الإحصاء السنوي ،صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء،صنعاء،اليمن،2008. [↑](#footnote-ref-4)
5. - دعيبس يسري ،العولمة السياحية ،الناشر الملتقي للإبداع المصري والتنمية ،الإسكندرية ،مصر،2002. [↑](#footnote-ref-5)
6. - لاسكورين هكتور،السياحة البيئية في اليمن، صنعاء،2000م. [↑](#footnote-ref-6)